

الممكن تسويقها لدى كل جمهور الطبقة السياسية، أي إنجاز لكل الطبقة السياسية لتبنيه لجمهورها. هذه الإصلاحات لن تكون تامة، بل أقلها ستؤمن مستوى مستقر من الخدمات وإن بقيت كلفتها مرتفعة.

خلاصة

كلما اقترب الحراك من ملامسة العناوين السياسية ستبرز خطوط التفسخ فيه بصورة أوضح، نظراً للتباينات الإيديولوجية والسياسية بين أطرافه. المعضلة التي يواجهها أطراف الحراك بخصوص العناوين السياسية تقع في الخوف من تبنيها لأي طرح سياسي قد يجعلها تبدو في موقع أقرب لأي من طرفي الانقسام اللبناني. وحده الحراك الآن كلفتها مرتفعة على صعيد الفعالية والمرونة، بسبب الحاجة للوقت والموارد لإدارة التباينات، وكذلك تمنع الحراك من طرح عناوين سياسية كبيرة كما في موضوع قانون الانتخابات النيابية. السؤال هنا حول مدى قدرة بنية الحراك على تقديم طروحات سياسية وأزنة من دون التعرض للتفسخ؟ النظام مقبل على تسوية جزئية تعيد له بعض الحيوية، وتبدو أزمة النفايات ستجد مسارها للحل، ما يعني أن النظام سيُضعف زخم الحراك الذي سيدج نفسه أمام الحاجة الملحة لعناوين جديدة تلامس المطالبين ولكن الأهم تقديم طروحات سياسية عميقة. التحدي الأساسي في المرحلة المقبلة سيرتبط بقانون جديد للانتخابات النيابية يتيح لقوى خارج النظام التسرب إلى داخل العملية السياسية. في ظل الانقسام السياسي الحاد، يمكن لكتلة ضئيلة أن تشكل فرقاً داخل البرلمان وتكسب دوراً يفوق بكثير حجمها.

موقف حزب الله تجاه الحراك كان رصيناً ومعتدلاً رغم القلق الذي رافق اللحظات الأولى. لم يتعامل الحزب مع الحراك ككل متسق وموحد، ولم يُستدرج للصدام المجاني مع مطالب محقة أو أن يتبنى خطاب النظام بل حافظ على خطابه الخاص. تدخل حيث الضرورة، صوب على مكامن الشبهة، أدرك ضعف التهويل الأميركي وحدوده، وترك النظام تحت وطأة الضغط.

يساهم الحراك في تسريع وتحفيز حركة التحولات داخل النظام، ويدفعه ليصبح أقل استقراراً وأكثر تأثراً بالرأي العام وأقل قابلية للمقاومة. الضغط المحدود للحراك على بنية النظام من الخارج لم يكن ليظهر بهذه الفعالية لو أن النظام مستقر من الداخل. ضغوط العماد عون بدعم من حزب الله على بنية النظام من الداخل منح الحراك فرصة لمضاعفة تأثيره بأضعاف قوته الفعلية. بتقدم التسوية الداخلية بين مختلف طبقات النظام، سيتراجع تأثير الحراك الذي لا بد له من الحوار مع من يجدهم الأقرب لطروحاته داخل النظام لاستكمال معركة خلق ثغرة تتيح لقواه الولوج إلى العملية السياسية وفتح مسار إصلاحية طويل الأمد.

* باحث سياسي

بالقرار والدور مع هذه النواة وليس الاكتفاء بمكسب سلطوي هامشي، كما حال القوات والكتائب.

بضع الآف من أنصار الحراك، وإن افترضنا أن جميعهم معادون للنظام، لا يمكنهم بأي حال التأثير في ميزان القوى. كثيرٌ من الجمهور المشارك في الحراك إنما دوافعه مطلية تحت وطأة الأزمات الحالية ولكن من دون مغادرة ولائه لقوى النظام. الحراك بذاته ليس أزمة النظام، الحراك تعبير عن الأزمة ويستمر فيها، الأزمة أكبر بكثير من الحراك الذي يفقد للعصب المذهبي والقوة العسكرية والكتلة الشعبية الوازنة قادر فقط على توتير وإرباك وإزعاج أركان النظام ممن لم يعتادوا هذا المستوى من التجرد عليهم، فالسلطة تقدر الهيبة.

غير ذلك، ماذا يمكن للحراك أن يحقق؟ يمكن الحديث عن 3 احتمالات، تقع في إطار الإصلاح السياسي للنظام بصيغته الحالية، وقوة هذه الاحتمالات ستتأثر بالعامل الإقليمي بطبيعة الحال:

الاحتمال الأول، وهو الخيار الأكثر واقعية ويتمثل في إجبار «نواة النظام» على الرضوخ لضرورة التسوية مع العماد

لتتحقق نبوءة «كلن يعني كلن». شعار «كلن يعني كلن» كان في الأساس يستهدف حزب الله، ربما من باب الكراهية العمياء، وإما من باب ادعاء الحيادية تجاه الجميع، وإما لإخافة الحزب من الحراك كما ذكرنا.

منذ تجمع 29 آب بدأ حضور المجموعات «الوطنية» (التي لا تعادي المقاومة) يصبح وازناً وحقق نوعاً من الضمانة والحصانة للحراك. حضور هذه المجموعات ساهم في دفع مجموعة «طلعت ريحتكم» نحو تحركات موضوعية شديدة الاستفزاز (إحتلال وزارة البيئة مثلاً) للحفاظ على حضورها الريادي ومشروعيتها في قيادة الحراك. الاستفزاز يبدو تكتيكاً واضحاً عند مجموعة «طلعت ريحتكم» خلال التظاهرات وذلك لاستدراج رد فعل عنيف من السلطة، بما يحفز عملية التعبئة والحشد. في المقابل اتجهت المجموعات اليسارية نحو أهداف مثل «الدالية» و«الزيتونة باي»، ووزارة المالية، وكلها «ضحايا» للتجربة الحرة (الجنبة الاقتصادية للطائف) التي تحكم وتخصص البلد منذ نهاية الحرب الأهلية. بالمقارنة مع موجات الحراك السابقة، يبدو الحراك الحالي من أكثرها واقعية، إذ ينذر أن تسمع مفردة من مثال «إسقاط النظام» وتستبدل بتعابير «إصلاح النظام» والمطالب الخدماتية. النظام اللبناني مركب بشكل شديد التعقيد والتداخل، وهو رغم ما يعانيه من إرباك، ما زال يحافظ على مستوى متقدم من التجرد الشعبي بسبب شبكة المصالح الواسعة التي يربطها ومستوى حضور التعبئة المذهبية (ثقافة النظام) في وجدان الجماعات، ويضاف لذلك الرعاية الدولية - الإقليمية لهذا النظام بدوافع مختلفة.

أفق التحدي وحدود النتائج

إذا لسنا أمام سيناريو الفوضى، ولا الحرب الأهلية ولا إسقاط النظام، ولا حتى بداية اختلال توازن القوى (بين النظام ومعارضيه) كما يحاجج الوزير السابق شربل نحاس. تحولات ميزان القوى تحصل بين نواة النظام (بري - الحريري - جنبلاط) وغلافه الخارجي (عون) والداخلي (حزب الله - القوات - الكتائب) وليس بين النظام ومعارضيه، بل داخل النظام ذاته. النظام أمام معضلتين: دخول المسيحيين للمعادلة السياسية وصعود الشيعة أكثر بكثير مما يقر الطائف لهم.

لا يمكن النظر إلى كل من في السلطة على أنه جزء من نظام الطائف القائم على المغنم. قوى هامش النظام دخلت بحالة مساكنة وتحالف مع أطراف في «نواة النظام» إما لأسباب تتجاوز السياسة المحلية (حزب الله الذي امتلك حق فيتو في القضايا المرتبطة مباشرة بالمقاومة سواء في تموضع لبنان خارجياً أو سياسات السلطة داخلياً) وإما للعودة إلى السلطة بعد طول إقصاء (القوات - الكتائب). فيما كان التيار الوطني الحر الأكثر اعتراضاً ومشاغبة مع «نواة النظام»، لأن غايته الدخول في شراكة

نووية. والأرجح أن منظمي الحراك - كما الجميع - تفاجأوا بحجم التفاعل الشعبي الذي حفزه عنف القوى الأمنية في 22 آب في ساحة رياض الصلح. تفاعلت عوامل الإحباط العام والغضب الشعبي مع نشوة الحضور والتعاطف الشعبي ومستوى التغطية الإعلامية، لتعطي الحراك زخماً كبيراً غذته السلطة بإرباكها. بعد هذه المرحلة، حاولت الكثير من الأطراف التأثير في الحراك وجذبه نحو مصالحها، وذلك يشمل السفارة الأميركية التي حاولت استخدام الحراك للتهويل على العماد عون وحزب الله للقبول بتسوية وإعادة الروح للنظام، النظام الذي للولايات المتحدة فيه «حصه الأسد». إذ، على الأغلب إن تدخل السفارة كان في مرحلة متقدمة لضبط الحراك عبر قناة لها داخل مجموعة «طلعت ريحتكم». السفارة تدخلت لضمان بقاء الحراك مطلبياً بعيداً من أي شعار سياسي يصيب صلب النظام كالحديث مثلاً في الدعوة لقانون نسبي للانتخابات النيابية. أغلب الشعارات السياسية انطلقت من مجموعات من خارج «طلعت ريحتكم» وهي كانت الأكثر إجرافاً لنواة النظام السياسية والاقتصادية التي خرجت عن طورها في الهجوم على «بقايا الشيوعيين» الذين يريدون تفجير الصراع الطبقي في البلد.

دخول بعض وسائل الإعلام المحلية المقربة للأميركيين بشكل متأخر لتغطية وتزخيم الحراك يمكن تفسيره من زاوية زيادة «التهويل» على حزب الله بعدما تبين مستوى تأثير الحراك. هذه القنوات ذاتها بدأت تغطيتها تخفت بل وتتماهى مع معادي الحراك (الهيئات الاقتصادية) عندما تبين أن حلفاء الولايات المتحدة أصبحوا الأكثر تضرراً بعض دخول مجموعات يسارية وازنة للحراك، وأن حزب الله لم يلتقط «الطعم».

التوازنات الداخلية للحراك

لكن ما سر محاولة التصويب على سماحة السيد نصر الله من إحدى المجموعات داخل الحراك قبل 29 آب؟ أليس هذا دليلاً على أن الأميركيين يهدفون من الحراك إلى استهداف حزب الله؟ لا يعمل الأميركيون بهذه الطريقة، أي دعم حراك شعبي يهدد حلفاءهم بالدرجة الأولى بهدف الإساءة لشخص أو رمز السيد نصرالله. بالأصل نجح الأميركيون وحلفاؤهم منذ العام 2007 بإدخال شخصية سماحة السيد ضمن دائرة الاستهداف وهو أمر نراه يومياً في الصحف والتواصل الاجتماعي والفضائيات العربية. إلا أن رفع صورة السيد بطريقة مهينة من مجموعة محددة هامشية داخل الحراك (مجموعة «عالمشارع») من المحتمل بشدة، نظراً للتوقيت وهوية بعض أفرادها، أن يكون مبرمجاً لإبعاد المتعاطفين مع المقاومة عن المشاركة في تجمع 29 آب في محاولة لجذبه أكثر نحو خطاب 14 آذار، وثم دفع الحزب للتعامل بسلبية مع الحراك فيقع الحزب في فخ الاصطفاف إلى جانب النظام،

ظن الإجابة

الأسابيع الأخيرة، خصوصاً مع اعتماد قرار التأجيل، دور مؤسسة الرئاسة في تمرير القرار واعتماده. فمن المؤكد أن رئيس السلطة قرأ تداعيات الدعوة وملابساتها وردود الفعل عليها، بدءاً من الدائرة الدولية إلى الإقليمية، وصولاً إلى المحلية. بخاصة أن صعوده لمنبر هيئة الأمم المتحدة بعد أيام قليلة، كمثل للشعب الفلسطيني «منظمة وسلطة» وهو يعاني - في حال التأم المجلس بصفته التمثيلية الناقصة - من تشققات في الجسد السياسي ناهيك عن التمزقات في الجغرافيا الفلسطينية، سيضعف من وزنه السياسي.

إن من يريد أن يتحدث باسم الشعب والقضية من على أهم منصة دولية يجب أن يكون الشعب بغالبية قواه، متحد خلفه. إن وصول مؤسسة إلى القناعة بصواب تأجيل الانعقاد لموعد يحدد بموعد أقصاه ثلاثة أشهر، قد استجاب للحالة

النسبية هي الثغرة التي يمكن أن تفتح مساراً لعملية إصلاحية تدريجية تمتد على سنوات

عون في ما يخص مطالبه بالشراكة، وإن ليس للدرجة التي يطمح إليها عون، بما يتيح إعادة التماسك والفعالية للنظام. أي أن الضغط على النظام من خارجه في الظروف الحالية، سيدفع «نواة النظام» إلى القبول بانتقال عون إلى داخلها بما يمنح جرعة حياة. إلا أن دخول عون للنواة سيضعف تماسكها ويجعلها أكثر حساسية للضغوط الشعبية مستقبلاً.

الاحتمال الثاني أن يسهم هذا الضغط الشعبي، بجانب عوامل أخرى، في إقرار إصلاحات في قانون الانتخاب نحو صيغة نسبية بدوائر كبرى بما يضمن صحة التمثيل وعدالة التوزيع. هذه الخطوة ستتيح المجال لظهور صوت جديد (غالبه من الحراك) عبر تمثيل كتلة جرى نهميشها منذ الطائف. نسبية القانون الانتخابي ستجعل النظام أقل تماسكاً وأكثر حساسية تجاه أصوات المواطنين بما يفرض تغييراً تدريجياً في خطاب وسلوك الطبقة السياسية. النسبية هي الثغرة التي يمكن أن تفتح مساراً لعملية إصلاحية تدريجية تمتد على سنوات.

الاحتمال الثالث وهو أن يسهم الحراك في دفع النظام السياسي نحو البدء بإجراء إصلاحات قطاعية (الكهرباء، النقل العام، المياه على سبيل المثال) كصمام أمان للنقمة الاجتماعية مستقبلاً. هذه الإصلاحات لن تمس جوهر النظام السياسي وبنيته ومن

مبادرة للفعل المباشر

إن المواقف الانتظارية التي يسعى البعض لإبقاء السياسة الفلسطينية أسيرة لها، انسجاماً وتماهياً مع نهج «المفاوضات حياة» و«التنسيق الأمني المقدس»

إصرار البعض على دعوة الإطار القيادي الموقت للاجتماع هو نوم من التمنيات

و«السلام الاقتصادي... المزيف» بما أشاعه من أوام كاذبة عن «الرفاهية والتنمية» من خلال قروض بنكية، جعلت، ليس دخل مئات الآلاف من المواطنين، رهناً للبنوك، بل حياتهم بكاملها، ما وفر بيئة استهلاكية

الداخلية في تنظيم فتح، ولرفض قوى مؤسسة للمنظمة (الجبهة الشعبية والقيادة العامة ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية -الصاعقة) وحركتين أساسيتين في الواقع السياسي والقتالي الميداني (الجهاد الإسلامي وحماس) ولمئات الأعضاء في المجلس، ولآلاف عدة من النشطاء والأكاديميين وصناع الرأي العام، المطالبين بضرورة العمل على صياغة رؤية وطنية مشتركة لمجالات النضال الوطني ومؤسساته كافة، بعد عقود من الشلل والتهميش -سياسة رسمية لإعادة صياغة الولاء- لهيئات ونقابات والاتحادات والمؤسسات الشعبية، ناهيك عن الخروج، من اللغو الموسمي والثرثرة المتكررة التي نجدها في الخطاب والبيان، عن إعادة تفعيل منظمة التحرير وإحياء دورها!

شكلت عوامل إضعاف للحركات النضالية الوطني أو المطلوبة.

إن إصرار البعض على دعوة الإطار القيادي الموقت للاجتماع، على افتراض قدرته على انتشال الحالة المحزنة للمنظمة ومؤسساتها، هو نوع من التمنيات، لأن إحياء وتفعيل ذلك الإطار، يتطلب توسعته، بإشراك قيادات من التحرك الشبابي الميداني المستقل، في القدس والضفة وغزة، ومن نشطاء التجمعات في مناطق اللجوء والإغتراب، وفتح الملفات الأساسية الراهنة بعد ممارسة النقد للمرحلة السابقة من أجل رسم خطة طريق، تشاركية، تلزم كل الأطراف التي تشارك في صياغتها ورسمها، من خلال الاتفاق على عدد أعضاء المجلس الحالي ودعوتهم لعقد آخر دورة له، تمهيداً لإقرار آلية جديدة لتشكيل المجلس الجديد.

* كاتب فلسطيني